

جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة



محاضرات في مقياس

المالية العامة

موجهة لطلبة السنة ثانية ليسانس

إعداد: د. سلاطني

السادسي الاول

السنة الجامعية: 2023-2024

المحور الرابع: الموازنة العامة للدولة – Public budget -

الرقابة على الموازنة العامة – قوانين المالية – سياسات الموازنة العامة

عرفت الموازنة العامة تطورات مختلفة حيث بدأت عملية ضبط اجزاء الموازنة المتمثلة في الإيرادات والنفقات كأول مرة في بريطانيا سنة 1733 ، حيث بدأ البرلمان البريطاني يراقب السلطة التنفيذية في جباية الضرائب ويطلب منها أن تحصل على اعتماد مسبق للإيرادات دون أن يتدخل في عملية الانفاق العام، ومن ثم بدأ البرلمان يطلب من السلطة التنفيذية أن تحصل منه على اعتماد للنفقات العامة وأصبح يراقب ويحاسب على انفاق المال العام، وبعدها أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة مجتمعة وبشكل دوري، ومن هنا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي الأولي للموازنة العامة المطبقة والتي يصلح عليها بالموازنة التقليدية.

بعد بريطانيا تم اعتماد الموازنة في عدة دول مثل فرنسا سنة 1820، وروسيا سنة 1836، ومصر سنة 1880، أما الولايات المتحدة الأمريكية فطبقتها عام 1921 ومن ثم تم استخدامها في جميع دول العالم.

1. تعريف الموازنة العامة

يقصد بالموازنة العامة الخطة التي تتضمن تقديرا للنفقات العامة وإيراداتها خلال مدة قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة ، حيث يتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية. الموازنة العامة هي أداة محاسبية ومالية لبيان النفقات والإيرادات العامة ووسيلة من وسائل الدولة لتحقيق أهدافها كالأستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

2. خصائص الموازنة العامة

تتمثل خصائص الموازنة العامة فيما يلي:

- الموازنة العامة توقع (تنبؤ): إذ تمثل الموازنة العامة أرقاما متوقعة لحجم النفقات التي سوف تنفقها الدولة وحجم الإيرادات التي تتوقع الحصول عليها خلال تقدر غالبا بسنة واحدة.

- الموازنة العامة اجازة من السلطة التشريعية: إذ لا توضع الموازنة العامة في حيز التطبيق ما لم توافق عليها السلطة التشريعية في الدولة وتكون الموافقة على شكل قانون يخوض السلطة التنفيذية تطبيق الموازنة العامة والعمل بموجبها والسلطة التشريعية حق مراقبه السلطة التنفيذية في هذا المجال.

- الموازنة العامة ذات صفه دوريه سنوية أي أنها تعد كل سنة ، والإذن بتنفيذها محدد بسنة واحدة ينتهي بانتهائها.

- الموازنة العامة تحدد في ضوء الاهداف الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتبر الموازنة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها.

3. أساليب إعداد الموازنة العامة

1.3. الأسلوب التقليدي (موازنة البنود)

اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي، ففي ظل هذه الموازنة يتم التركيز على الاعتمادات بحيث تأتي الموازنة في شكل اعتمادات وبنود يتم التأكد من قبل أجهزة الرقابة المالية من أن الصرف يتم في حدود الاعتمادات المدرجة وفي الأغراض المخصصة لها وأن إجراءات الصرف تتم في صوره سليمة وقانونية. اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقبي أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها، والتي تم الإنفاق من أجلها، حيث أن التبويب على أساس نوع المصروف لا يوضح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها وانتهى الأمر.

2.3. موازنه البرامج والأداء

تم استحداث هذه الموازنة التي تقوم على التركيز على الانجازات التي تتم إذ أن الموازنة تعتمد لتحقيق أهداف معينه وليس لمجرد شراء سلع وخدمات، وبالتالي هذه الموازنة تهتم بطبيعة أنشطه وأعمال الأجهزة الحكومية أكثر من اهتمامها بموضوع الإنفاق، وتلقي الضوء على العمل الذي تم أو الخدمة التي أنجزت للتأكد من أن النتائج التي تحققت توازي ما كان مخططا له وهل كانت تكاليف الخدمة أو العمل مناسبه أو مرتفعة؟ غالبا هذا الأسلوب يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وترشيد الإنفاق والحيلولة دون الإسراف وتقييم النتائج من خلال مقارنتها بالمخطط.

3.3. موازنة التخطيط والبرمجة

ظهر هذا الأسلوب نتيجة الحاجة إلى ربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة، هذه الموازنة تهدف إلى ربط الاعتمادات بالأهداف المخطط لها، وتعتبر وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة. هذا الأسلوب يمنح وظيفه التخطيط الأولوية على كل بقية الوظائف كالرقابة على الصرف وإدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج. أول من قام بتطبيق هذه الموازنة هي الولايات المتحدة الأمريكية بهدف معالجه المشاكل التي تواجه عملية إعداد وتنفيذ الموازنة، ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية حسب الوقت اللازم لتنفيذها، مع تحديد مراحل العمل لكل هدف استراتيجي، وبرمجة المستلزمات المطلوبة لذلك، إضافة إلى تحديد الكلفة المالية للوقت المطلوب والكلفة المالية لكل المستلزمات.

4.3. الموازنة على الأساس الصفري (موازنة قاعدة الصفر)

هي موازنة تركز على كيفية تحقيق الأهداف وتوفير وسائل تقييم آثار التمويل. ويمكن تعريف نظام موازنة قاعدة الصفر بأنه أسلوب إداري منظم يضمن الأخذ بعين الاعتبار جميع الأنشطة والبرامج المتوقعة ويسعى إلى تحقيق الأهداف المرسومة لكل مستوى إداري مع إيجاد الخطط البديلة لتنفيذ تلك الأهداف وتقديم المقترحات المختلفة بهدف ترشيد توزيع الموارد وترشيد الإنفاق العام بما يحقق أفضل النتائج.

4. أهمية الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة ذات أهمية بالغة لدى السياسات الحكومية بغض النظر عن مدى تطور الدولة ومدى تدخلها وذلك لاشتغالها على عدة أبعاد من بينها:

-البعد السياسي: يتم اعتماد الموازنة من قبل البرلمان، ويتم من خلالها مناقشة البرنامج السياسي للحكومة. ويتولى السلطة التشريعية لحق قبول أو رفض الموازنة المقترحة وحق الرقابة على أداؤها، يعني تمتع الشعب بالحرية الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما توضح الموازنة العامة السياسة العامة للدولة تجاه الشعب والمجتمع.

-البعد الاقتصادي: توضح الموازنة العامة مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، وفي حالات معينة تستلزم تدخل الدولة، خاصة في حالة الكساد والتضخم لزياده الطلب الكلي من خلال رفع النفقات وخفض الضرائب أو رفع القدرة الشرائية، كما تعكس الموازنة العامة فلسفة النظام (القطاع العام والقطاع الخاص، تدخل الدولة، قوه الاقتصاد،...).

-البعد الاجتماعي: تهدف الموازنة العامة الى تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي إلى جانب الأهداف الاجتماعية مثل التعليم والصحة وترقية الخدمات العامة وإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

-البعد المالي والمحاسبي: تعتبر الموازنة العامة تقريراً مالياً ومحاسبياً، يعتمد على قواعد خاصة ويساعد على الرقابة، وكذلك على التعرف على الوضعية المالية للدولة.

5. المبادئ العامة للموازنة العامة

تقوم الموازنة العامة على مجموعه من المبادئ من بينها:

- مبدأ وحدة الموازنة: ترد الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها. أي أن هناك موازنة واحدة تجمع جميع النفقات والإيرادات مهما اختلفت مصادرها وتعددت هيئتها ومؤسساتها. والهدف من ذلك هو الوضوح والسهولة في تحديد الأرقام بالنسبة للإيرادات والنفقات والدخل الوطني... إضافة إلى الرقابة على النفقات بشكل خاص وتوحيد النظام المحاسبي. هناك بعض الموازنات التي تستثنى في هذه القاعدة مثل الموازنات الملحقة والاستثنائية وحسابات الخزينة خارج الموازنة.

- مبدأ سنوية الموازنة: يتم تقدير النفقات والإيرادات بصفة دورية لمدة سنة واحدة لكل سنة موازنة عامة مستقلة عن بقية السنوات اللاحقة أو السابقة.

- مبدأ عدم التخصيص: يخص هذا المبدأ الإيرادات العامة حيث لا يتم تخصيص إيراد معين على وجه معين من أوجه الإنفاق، أي أن كل الموارد الحكومية توجه إلى وعاء مشترك يستعمل للإنفاق العام وفقاً لأولويات الحكومة. في حين يتم عدم تخصيص الاعتمادات فالنفقات لا يتم اعتمادها بشكل كلي بل يخصص كل مبلغ لوجه معين من وجوه الإنفاق.

- مبدأ التوازن: التوازن بين الإيرادات والنفقات يعني تعادلها، لذلك يشترط في الموازنة العامة أن تكون الإيرادات مساوية للنفقات.
- مبدأ العمومية والشمولية: أي أن الموازنة العامة شاملة لجميع النفقات وإيرادات الدولة ويجب عدم إجراء مقاصة بين نفقات وإيرادات الإدارات الحكومية بل تظهر كل الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة مما يتيح رقبه أفضل على الأداء المالي للحكومة وتشمل الإيرادات والنفقات جميع التخصصات وجميع مواضع الانفاق.

6. دورة الموازنة العامة

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد والتحضير

1- السلطة المختصة بإعداد الموازنة

في مرحلة الإعداد والتحضير يتم تحديد الموارد الاقتصادية التي تخصص لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. من العمل المالي في هذه المرحلة يتحدد حجم وهيكل النفقات العامة والإيرادات العامة عن طريق الوضع التقديرات للنفقات العامة والإيرادات العامة لمدة قادمة عادة سنة، تتولى هذه المسؤولية الإدارة الحكومية ممثله في الجهاز التنفيذي للدولة.

يقصد بإعداد الموازنة العامة القيام بالتحضيرات اللازمة من جمع بيانات ومعلومات من الوزارات والإدارات والجهات العامة التي تشملها موازنة الدولة من أجل وضع مسودة قانون الموازنة. يتم تقدير النفقات والإيرادات بعده طرق حيث:

1-1- طرق تقدير النفقات العامة: يتم تقدير النفقات العامة بطريقة مباشرة والتي بموجبها تقدر وفق الحاجات المستقبلية المعروفة من قبل العاملين بمختلف الوزارات والهيئات العامة اعتمادا على ما تم انفاقه بالسنوات الماضية والاخذ بعين الاعتبار التغيرات الممكن ان تطرأ على الاقتصاد من جميع الجوانب، وبالتالي هناك نفقات متغيرة وهناك نفقات ثابتة، حيث أن هذه الأخيرة تتميز بدقه قياسها الفعلي مثل الأجور والرواتب، أما النفقات المتغيرة فيصعب تقديرها بدقه لتغيرها من سنة إلى أخرى تبعا لتطور الحاجات العامة وتغير مستلزمات دوائر الدولة باعتبار تغيرات الاسعار والتطورات التكنولوجية وغيرها.

2-1- طرق تقدير الإيرادات العامة: تعتبر الإيرادات العامة صعبة التقدير لذلك يتم استخدام احدى الطرق الموالية:

- طريقة تقدير الأتي: يتم فيها اعتماد نتائج الموازنة العامة للسنة قبل الأخيرة والتي نفذت وظهرت نتائجها أثناء تحضير مشروع الموازنة الجديدة.

- طريقة التقدير المباشر: يتم وفقه هذه الطريقة للقائمين على تحضير الموازنة في إجراء التقديرات استنادا إلى الظروف الاقتصادية السائدة وما يمكن أن يحدث من تغيرات أثناء التنفيذ وتقدير حصيلة الضرائب.

- طريقة الزيادة السنوية: وفقه هذه الطريقة يتم تقدير إيرادات مشروع الجديدة بالاعتماد على إيرادات السنة قبل الأخيرة مضافا إليها نسبه معينه في حاله توقع زياده في مستوى نشاط الاقتصادي، أو تخفيض نسبة معينة إذا كان هناك توقع بانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي.

- طريقة المتوسطات: يتم تقدير الإيرادات الجديدة استنادا إلى ما تحقق من إيرادات فعلية خلال السنة الماضية مضافا إليها متوسط الإيرادات المتحققة للسنوات الثلاثة أو الخمسة السابقة على سنة التقدير.

المرحلة الثانية: مرحلة الاعتماد الموازنة

تتكفل السلطة التشريعية بمهمة اعتماد الموازنة لكونها ممثلة للشعب لمناقشتها بعد أن يتم إعدادها وتحضيرها من قبل السلطة التنفيذية. وتتم عملية المناقشة بمرحلتين للتحقق من مدى موضوعية وسلامة نفقات الموازنة وإيراداتها كما يلي:

1- السلطة المختصة باعتماد الموازنة: تختص السلطة التشريعية بحق اعتماد الموازنة العامة لكونها الجهة التي تتولى مراجعة الحكومة والتدقيق في أعمالها. ولا يمكن للسلطة التنفيذية البدء بتنفيذ الموازنة العامة إلا بعد مناقشته السلطة التشريعية لمشروع الموازنة واعتمادها وإقرارها.

2- التأخر بالتصديق على الموازنة العامة: قد تتأخر السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة العامة قبل انتهاء السنة المالية الجارية، قد يعود هذا التأخير إلى حصول أزمة سياسية أو إطالة المناقشة في البرلمان أو رفضه للميزانية أو مجموعة من بنودها، أو تأخر الحكومة في تقديم موضوع الميزانية. في هذه الحالة تعتمد الدولة على حلول مؤقتة كالعامل بالموازنة القديمة إلى حين إصدار الموازنة الجديدة

المرحلة الثالثة: تنفيذ الموازنة

تأتي هذه المرحلة بعد موافقه السلطة التشريعية واعتماد الموازنة وصدور قانون الموازنة العامة. ويعني تنفيذ الموازنة العمليات التي يتم بواسطتها تحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات العامة وانفاقها في جانب النفقات العامة. كلما كان تحضير واعداد الموازنة محكما ودقيقا وموضوعيا كلما كان تنفيذ الموازنة العامة متطابقا مع الواقع العملي وقريبا جدا من الأرقام الواردة في الموازنة العامة. يمكن عرض عمليات تنفيذ الموازنة كالآتي:

1- تنفيذ الإيرادات العامة: تتولى الوزارات والهيئات العامة تحصيل الإيرادات العامة. غالبا يكون هناك اختلاف بين الأرقام المقدره للإيرادات وبين الإيرادات المحصل عليها فعليا فاذا كان هناك فائض يتم تحويله الى اموال احتياطيته واذا كان هناك عجز يتم تغطيته بإيراد يناسب حجمه وذلك بعد موافقه السلطة التشريعية على فتح اعتمادات جديده.

2- تنفيذ النفقات العامة: تتحدد عمليات الصرف بمقدار الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة والتي أقرتها ووافقت عليها السلطة التشريعية، وتمثل هذه الاعتمادات الحد الأقصى المسموح به للإنفاق. يُعتمد على قاعدة تخصيص الاعتمادات في صرف النفقات، أي يتم الالتزام في عدم تحويل أي اعتماد من الغرض المخصص له في الموازنة العامة إلى غرض آخر غير مخصص له. إن إجازة البرلمان لاعتمادات النفقات العامة لا يعني التزام الدولة بإنفاق كافة المبالغ وكافة الاعتمادات، كما تركز عمليات تنفيذ النفقات العامة على عدم اساءة استخدام المال العام وذلك من خلال الخطوات التالية:

① الارتباط بالنفقة (عقد النفقة): عقد النفقة الواقعة يولد التزاما في ذمه الدولة لشخص ما، وله شرطان الأول وجود اعتماد للنفقة منصوص عليه في الموازنة والثاني أن يتم عقد النفقة من الجهة الإدارية ذات الاختصاص له الصلاحية في ذلك.

- ② تحديد النفقة: أي تحديد الدين الواجب على الدولة أداؤه بعد التأكد من أن الدائن أدى جميع التزاماته اتجاه الدولة.
- ③ الأمر بالصرف: يُصدر الأمر بالصرف من قبل المحاسب أو الإداري المكلف بذلك في مصلحته يجب أن يشتمل مستند صرف على تصديق الأمر والمحاسب المسؤول عن تحضيره.
- ④ دفع مبلغ النفقة: هناك اجراءات لدفع النفقات مُستحقها، وبالدفء ينتهي تنفيذ النفقة وذلك بعد تدقيق النفقة والتأكد من قانونية مستند الصرف.

المرحلة الرابعة: الرقابة على الموازنة العامة

تهدف هذه المرحلة إلى التأكد من حسن اداره المال العام، ومدى تطابق التقديرات مع المحقق فعلا وان يكون التنفيذ قد تم ضمن الحدود والتوجيهات العامة الصادرة من السلطة التشريعية. ان مهمة الرقابة في الاصل من اختصاص السلطة التشريع وتتعتمد في ذلك على تقارير دورية تقدمها ادارات متخصصه في الرقابة المالية. وبناء على ذلك يتم ضمان تح قيق اسعار قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العامة للدولة وتجنب التبذير والاسراف للمال العام.

هناك ثلاثة انواع من الرقابة:

1- الرقابة الإدارية: هي الرقابة التي تقوم بها الإدارة التابعة لجهة التنفيذ عن طريق موظفين حكوميين وهي رقابه ذاتيه تقوم بها السلطة التنفيذية على موظفيها عند قيامهم بالإنفاق للتأكد من مطابقه قرارات الصرف للتشريعات والقواعد المالية. في الجزائر تقوم بها وزاره المالية وبالتحديد مفتشيه المالية بالاعتماد على نوعين من الرقابة:

- الرقابة الموضوعية: او الرقابة المكانية، اي انتقال الرئيس او المسؤول الى موقع عمل المرؤوس للتدقيق في اعماله.
- الرقابة المستندية: تعني فحص المسؤول او الرئيس لأعمال مرؤوسيه من خلال التقارير والوثائق المرسله من قبلهم.

تكون هذه الرقابة على مراحل، قبل تنفيذ الميزانية وهي الجزء الاكبر من الرقابة الإدارية وتتمثل في عدم صرف اي مبلغ الا اذا كان مطابقا للقانون؛ ورقبه لاحقه تكون بإعداد حسابات شهرية وربع سنوية يقوم المراقب المالي بفحصها.

2- الرقابه التشريعية: يقوم بها البرلمان وتشمل عده اليات: الاستماع، الاستجواب، السؤال، المناقشة، لجان تحقيق، المصادقة، اعتماد الإيرادات الفعلية المحققة...

3- الرقابة المستقلة: هي رقابه مستقلة يتم اللجوء اليها عند عدم كفاية الرقابتين السابقتين، تتم عن طريق هيئه مستقلة لها نظام خاص وتتبع رئيس الدولة. في الجزائر تتمثل الرقابة المستقلة في مجلس المحاسبة.

المرحلة الخامسة: الحسابات الختامية

الحساب الختامي هو الحساب الذي يتم اعداده وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وهو بيان لحساب الموازنة وتنفيذها كأرقام فعلية في نهاية السنة المالية. يظهر جميع الحسابات بطريقة تتناسب وطبيعة الاعمال والأنشطة الخاصة، يوضح الإيرادات والنفقات الحقيقية ويظهر العجز والفائض في الموازنة. يستعمل للتنبؤ والتقدير لتقليل اخطاء اعداد الموازنة، ويعتبر كأداة رقابية للوقوف على درجه كفاءه ونتاجيه القطاع الحكومي.

7. أنواع قانون المالية

يعرف قانون المالية على أنه مجموع القواعد التي تنظم التوقعات والتقديرات التي تحدد خلال سنة ماليه مجمل إيرادات و اعباء الدولة. فهي وثيقة تعرف مراحل متعددة ابتداء من تواجدها كمشروع الى حين اصدارها كقانون. ويتميز قانون المالية بأنه قانون يقر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنيه مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات الخاصة برأسمال.

هناك عدة أنواع من قوانين المالية نذكر منها:

أ. قانون المالية السنوي/ الاساسي: هو قانون يقر ويرخص لكل سنة مدنيه مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية والمصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات برأسمال. يتكون من جزئين:

- الجزء الأول به الأحكام المتعلقة لتحصيل الموارد العمومية والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية والمحافظة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية التي أقرها المخطط السنوي للتنمية.
- الجزء الثاني: يتضمن المبلغ الاجمالي لاعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقات تسيير أو تجهيز والمبلغ الاجمالي للنفقات برأسمال.

ب. قانون المالية التكميلي: قانون يصدر لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق لإيرادات جديدة أو الترخيص بنفقات جديدة.

ج. قانون المالية المعدل: هو تصريح في المطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية والتي تم تعديلها في اطار الحالات طارئة.

د. قانون ضبط الميزانية: هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية، والهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل سنة (فائض أو عجز) ويعتبر أداة اساسية في تقدير بيانات الميزانيات المستقبلية.

8. سياسات الموازنة العامة

مفهوم العجز الحكومي هو الفارق السلبي (موازنة توسعية) من خلال زياده النفقات التي تؤدي إلى زياده الطلب الكلي دون أن يرافقه زياده في المداخيل وبصفة عامة يتمثل العجز الحكومي في زياده نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة على أو رغبه في تخفيض الانفاق أو فرض ضرائب إضافية.

1.8. أسباب عجز الميزانية

هناك عدة أسباب منها:

- توسع دور الدولة الانفاق العام وذلك من خلال زياده متطلبات واحتياجات المواطنين؛
- ضعف وتيرة النمو وتقليص مداخيل الدولة؛
- ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار الذي ينتج عنه المطالبة برفع الاجور مما يضيف أعباء على موازنه الدولة؛
- زياده الانفاق العسكري؛
- تقليص الموارد العامة لظروف استثنائية؛
- ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية وعلى ادخارهم.

2.8. أنواع العجز المالي

هناك عدة أنواع نذكر منها:

- العجز الجزئي والعجز الشامل: العجز الجزئي هو الفرق بين الإيرادات والنفقات للجهات الحكومية التي تقوم بوظيفة تقديم السلع والخدمات العامة مجاناً أو بمقابل رمزي؛ في حين أن العجز الشامل هو الفرق بين الإيرادات والنفقات في كل القطاعات العمومية سواء كانت تؤدي دوراً حكومياً أو اقتصادياً.

- العجز: الموسمي / الصافي / الكلي / المخطط / الفعلي / المتراكم:

- العجز الموسمي يكون أثناء السنة المالية نتيجة عدم توقيت تدفق تحصيل الإيرادات مع توقيت دفع النفقات
- العجز الصافي ينتج عن الفرق بين التحويلات الرأسمالية (سداد أقساط الدين وفوائده) وبين الموارد المالية لتمويل ذلك بما فيها فائض الموازنة الجارية إن وجد.
- العجز الكلي يظهر المقارنة كل من اجمال النفقات الجارية والرأسمالية والإيرادات الذاتية الجارية والرأسمالية.
- العجز المخطط يظهر في الموازنة العامة عند اعدادها.
- العجز الفعلي يحدث ويظهر في الحساب الختامي للدولة .

- العجز المتراكم هو عجز منظم، حيث يسمح بوجود عجز في الموازنة في حدود معينه لعلاج مشكلات الاقتصاد الوطني كالكساد والبطالة عن طريق زياده الانفاق واللجوء إلى الاقتراض أو الاصدار النقدي لكن الاستمرار في العجز وتمويله يؤدي إلى التضخم وانخفاض الدخل الوطني وهنا يجب العودة لقاعده التوازن عند خروج الاقتصاد من حاله الكساد والبطالة